سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

التقرير السنوي

سوريـــــون مـــــن أجـــــل الحقيقـــــة والعدالـــــة

2025

نظـــــــــرة عامـــــــــة

لم تكن تطـــورات عام 2025، من منظور منظمة ســـوريون من أجل الحقيقـــة والعدالة، منفصلة عن تعقيدات المشـــهد الســـوري المســـتمر منذ عـــام 2011. إلا أنّ هذا العام شـــكّل، في الوقت ذاتـــه، محطـــة جديـــدة للتفكير في ســـبل الحـــل، وفي المســـارات الممكنة التـــي قد تقود الســـوريين والســـوريات نحو تحقيق العدالة، انطلاقًا من تجارب الضحايـــا والناجين واحتياجاتهم وتطلعاتهم.

اتســـعت دائرة تغطية "ســـوريون" وأصبح لها وصول أوســـع عبر مراســـلين وباحثين إلى معظم المدن الســـورية، ســـاهم هذا التوســـع في وصولنا المباشـــر إلى مجموعات جديدة من الضحايا والناجين، وساهم في تغطية وتوثيق الانتهاكات التي حصلت في العام 2025 عن قرب.

خلال عـــام 2025، واصلـــت ســـوريون من أجـــل الحقيقة والعدالـــة عملها في رصـــد انتهاكات حقوق الإنســـان في ســـوريا، إلى جانب جهودها المســـتمرة في التوثيق، حيث شـــاركت نتائج هـــذا العمل عبر تقاريـــر موجزة وتحقيقـــات معمّقة، وبالعمـــل الوثيق مع مجتمعـــات الضحايا والناجيـــن والمجتمعـــات المحلية. كما تابعت المنظمـــة عن كثب أداء الســـلطات الانتقالية، من خلال أوراق قانونيـــة حلّلت مضمون المراســـيم والتشـــريعات الصادرة عنها، وســـاهمت بشـــكل فاعـــل في إصدار بيانات ومواقف تطالـــب بحماية حقوق المدنيين/ات في ســـوريا، وفي بعض الأحيان على مستوى المنطقة العربية.

وانطلاقًـــا من كوننا في ســـوريون من أجـــل الحقيقة والعدالـــة منظمة متواجدة في ســـوريا وتعمل مـــن أجلها، نقدّم هذا التقرير الســـنوي لعـــام 2025 بوصفه توثيقًا لمســـار من الأحداث الســـورية التي تفاعلنـــا معها حقوقيًـــا وقانونيًا، في إطار ســـعينا المســـتمر لدعـــم العدالة والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

المنشـــورات فـي عـام 2025

كيف تفاعلنا مع العام 2025؟

شهد عام 2025 تطورات متسارعة أثرت بعمق في المشهد السوري، تمثلت في تشكيل حكومة انتقالية، وإصدار إعلان دستوري، وإنشاء هيئات وطنية معنية بالمفقودين والعدالة الانتقالية، بالتوازي مع استمرار العمليات العسكرية وتصاعد خطابات التحريض التي استهدفت مناطق ومكوّنات وطوائف مختلفة في البلاد.

وانطلاقاً من إيمان "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" بدور المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، التي عملت ولا زالت تعمل في الشأن السوري، في السعي للوصول إلى العدالة، نشرت في بداية العام ورقة **تطلعات سوريّة من أجل انتقال قائم على الحقوق وضمانات عدم التكرار** تؤكد فيها ضرورة ضمان العدالة والمساءلة وحماية حقوق الإنسان للجميع من خلال تفعيل المحاكمات العادلة وإرساء سيادة القانون، ودعت في ورقة قانونية أخرى تحت عنوان **دستور سوريا الجديد: عشرة مبادئ دستورية من أجل دولة ديمقراطية عادلة تتسع للجميع** إلى تفعيل مبادئ العدالة الانتقالية كإطار قانوني وأخلاقي يهدف إلى معالجة آثار النزاع، وتحقيق المصالحة الوطنية، وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

في السياق نفسه، وبعد صدور الإعلان الدستوري في 13 آذار/مارس 2025، نشرت المنظمة ورقة تشير فيها إلى وجود **صلاحيات استثنائية للرئيس الانتقالي ومخاطر تكريس حكم سلطوي يعيق الانتقال إلى الديمقراطية**، تستند فيها إلى تحليل نقدي للإعلان الدستوري السوري المؤقت الصادر في آذار/مارس 2025، وذلك من خلال قراءة قانونية سياسية مقارنة، تأخذ بعين الاعتبار السياق الانتقالي الراهن في سوريا، وتستند إلى المعايير الدستورية الدولية، والالتزامات القانونية لسوريا بموجب المعاهدات التي انضمت إليها.

على صعيد متصل، استقبلت روابط ومنظمات وتجمعات صدور المرسوم رقم 20 الصادر عن رئيس الجمهورية العربية السورية في المرحلة الانتقالية، السيد أحمد الشرع، بتاريخ 17 أيار/مايو 2025، والقاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، إلا أنها أكدت عبر **بيان مشترك حول المرسوم رقم 20 القاضي بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية** وقعت عليه "سوريون" إلى جانب 20 منظمة أخرى أن اقتصار اختصاصات الهيئة على التحقيق في الجرائم التي ارتكبها طرف واحد فقط، يُخل بمبدأ المساواة مطالباً ب اعتماد نهج شامل وغير تمييزي للعدالة الانتقالية. يتضمن كشف الحقيقة، المساءلة والمحاسبة، جبر الضرر، وضمانات عدم التكرار. كما شاركت سوريون إلى جانب 60 منظمة أخرى في صياغة **المبادئ العامة لتطبيق العدالة والحقيقة والإنصاف في سوريا**، إنطلاقاً من ضرورة إعلان منظمات المجتمع المدني وروابط الضحايا التزاماً مشتركاً بمبادئ عامة توحد رؤيتها وتوجّه عملها الجماعي لإنصاف جميع الضحايا وصون كرامة السوريين والسوريات وحقوقهم دون تمييز. ولاحقاً، قدمت "سوريون" تحليلًا نقدي للمرسوم رقم (20) لعام 2025 وموقعه ضمن الإطار الدستوري الانتقالي، عبر ورقة بعنوان **كيف فشل المرسوم 20/2025 بالخروج بمقاربة شاملة للعدالة الانتقالية في سوريا** من خلال دراسة نماذج من الانتهاكات في سوريا وتعدد مرتكبيها، واستعراض أبرز الثغرات القانونية والإجرائية التي تشوبه.

في الوقت نفسه، وبعد ظهور "المرسوم 143" الخاص بالمصادقة على النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب، قدمت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" إلى جانب منظمات سورية أخرى، **ورقة موقف مشتركة حول النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب في سوريا** وهي قراءة حقوقية نقدية للمرسوم، وتقدم جملة من التوصيات توكد من خلالها أن تطوير النظام الانتخابي شرط أساسي لتشكيل مجلس شعب قادر على دعم الانتقال السياسي.

استمـــرار فـــي التوثيـــق

اتســمت المرحلة الانتقاليــة بوقوع أعمــال قتل على أســاس الهوية، بمــا في ذلك هجمات جماعية اســتهدفت مدنيين من الطائفتيــن العلوية والدرزية خلال شــهري آذار/مارس وتموز/يوليــو 2025، تورطــت فيها قــوات حكومية وقوات متحالفــة معها، ما أثار مخــاوف جدية من تجــدد دوامــات العنف. وفي الوقــت ذاته، لم تتوقف الاعتقالات التعســفية والاســتيلاء على الأملاك في فتــرات مختلفــة من العــام 2025، إذ تقدمت "ســوريون" بإبلاغيــن إلى محافظة دمشــق حول حالات اســتيلاء على منازل وطرد تعســفي للمالكين في **حرســتا** و**المعضمية** طالبــت فيهما بالعمــل على إعادة الضحايــا الذين تم الاســتيلاء على عقاراتهم بشــكل غير قانوني إلــى منازلهم وإعــادة ممتلكاتهم المنهوبة ووقــف جميع انتهــاكات حقوق الملكية ذات الطابــع الطائفي وإعــادة الممتلكات المنهوبــة والتحقيق في حــالات التعذيب والإخفاء القسري

ضمــن جهودهــا في توثيق انتهــاكات حقوق الإنســان المســتمرة حتى بعد ســقوط نظام الأســد، تحققت "ســوريون من أجــل الحقيقة والعدالة" مــن وقوع **إعــدام ميداني بحق 16 شــخصاً في يومٍ واحد بقرية فاحــل بريف حمص**، في ســياق حملة "تمشــيط"، أي دهم وتفتيش، شــهدتها البلدة بتاريــخ 23 كانون الثاني/ينايــر 2025، ويعتقد ســكان القرية أن ما حدث كان "لأســباب انتقامية بدوافــع طائفية واضحة"، كما وثقت حملات الاعتقال التعســفية التــي جرت ضــد مدنيين بـ**حــي القدم الدمشــقي**، طالبت من خلالــه الحكومــة الانتقالية بالتحقيــق في مزاعم الانتهاكات الــواردة في التقرير بحقّ أفراد من الطائفة العلوية ومحاســبة المسؤولين عنها والكشف الفوري عن مصير المختفين قسراً و المحتجزين تعسفاً.

إلــى جانب ذلك، شــاركت ســوريون قي اليــوم الدولــي للاختفاء القســري، تقريراً مســتنداً لـ**شــهادات توثق اســتمرار الاختفاء القســري في ســوريا مــا بعد الأســد**، أوصت فيه بالمصادقــة على الاتفاقيــة الدولية لحماية جميع الأشــخاص من الاختفاء القســري، والانضمام إلــى نظام روما الأساســي للمحكمــة الجنائيــة الدولية، كمــا وثقت في تقريــر **التعذيب لم يتوقف بعد** بالاســتناد إلى مؤشــرات وشهادات اســتمرار حوادث مقلقة في ســوريا وطالبت فيه الســلطات الانتقاليــة إلى فتح تحقيقــات عاجلة وشــفافة في مزاعم جرائــم التعذيب التي ارتكبت بعد ســقوط النظام ومحاســبة المســؤولين عنها دون اســتثناء وضمــان إنهاء الإفلات من العقاب.

كما نشــرت ســوريون إلى جانــب منظمتي "هيومــن رايتس ووتش"، و"الأرشــيف الســوري"، تحقيقاً مواضيعياُ موســعاً حول **الاســتهداف القائم على الهويــة في المرحلة الانتقالية**، يســتند بشــكل أساســي على الجرائم المرتكبة ضد ابناء الطائفــة العلويــة في آذار/مارس 2025، كمــا يركز على الجهود المبكرة للمســاءلة عن فظائع مارس/آذار التي شــهدتها ســوريا تحت إدارة الســلطات الانتقالية. كما يســتعرض إنشــاء هيئتين رســميتين، هما "لجنة تقصي الحقائــق" و"لجنة الســلم الأهلي"، المكلفتيــن بالتحقيق في أعمال العنــف وتهدئة التوترات المجتمعية. ويشــير أيضاً إلى عمليــات الاعتقال والتدابيــر التأديبية المحــدودة التي أعلنتها الســلطات، إلى جانب إصــدار "مدونة لقواعد الســلوك والانضباط العســكري" وإنشــاء "هيئة للعدالة الانتقالية" ذات ولاية محدودة.

في الســياق نفســه، وثقت سوريون اســتمرار ارتكاب **انتهاكات جســيمة بحق علويين بعد مجازر الســاحل** عبــر تحقيق يســلط الضوء على سلســلة مــن الانتهاكات الجســيمة التي ارتُكبــت بحق مدنيين ومدنيــات من أبناء الطائفــة العلوية، خلال الفترة الممتــدة من 10 آذار/مــارس وحتى نهاية حزيران/يونيــو 2025، في محافظات اللاذقية، وحمــص، وحماة، وطرطوس وريف دمشق.

كمــا وثقت عبر تحقيق موســع ارتــكاب **انتهاكات جســيمة بحقّ الدروز خلال (نيســان/أبريل - أيار/مايو 2025)** يســتعرض نماذج متكررة من الانتهاكات الجســيمة لحقوق الإنســان؛ والتي شــملت القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعســفي، والتعذيــب والمعاملة المهينة، ونهب الممتلــكات، والتمييز الطائفي وخطــاب الكراهية، في نواحي صحنايا وأشــرفية صحنايا وجرمانا (ريف دمشــق)، وقرية الصورة الكبرى شــمالي السويداء، خلال نيســان/أبريل وأيار/مايو 2025. جرت هذه الانتهاكات في ســياق اشــتباكات مســلحة بين فصائل محلية (مقاتلين دروز) من جهة، والأمن العام والمجموعات المسلّحة المساندة له من جهة أخرى.

في الوقت نفســه، نشــرت ســوريون في العام 2025، تحقيــقاً مواضيعياً مشــتركاً مع رابطة "تــآزر" للضحايا مســتنداً لأبحاث مكثفة، امتدت ما بين كانون الأول/ديســمبر 2024 ونيســان/أبريــل 2025، وشــملت إجراء مقابلات مع 18 شــخصاً، من بينهــم ضحايا وأقــارب لضحايا آخرين وشــهود على **انتهاكات عملية "فجــر الحرية" العســكرية بقيادة "الجيــش الوطني"** المدعــوم من تركيــا، وكذلك بعد ســيطرة هــذه الفصائــل على مدينتي منبج وتــل رفعت، ومناطــق الشــهباء، بريف حلــب التي اســتهدفتها العمليــة. كما وثقت **هجمــات "الجيش الوطني" وتركيا في ســدّ تشــرين قتلت مدنيين/ات وهددت منشــأة ضرورية لبقائهم على قيــد الحياة**، وهجمــات أخرى في تقريــر منفصل يوثــق غارتين تركيتيــن يرجح أنهما نفذتا باســتخدام طائرات مســيرة، في مدينة كوباني/عين العرب، بشــمال ســوريا، بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير و 16آذار/مارس 2025، والتي أدت إلى **مقتل 22 مدنياً، نصفهم أطفال**.

خطـــــــاب الكراهيـــــــة

وجدت "ســوريون" أن الانتشــار الواســع لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة لعب دوراً محورياً في تأجيــج العنف الجماعي والعشــوائي. فمن خلال تضخيم الأحداث وتقديم روايات مُبسَّــطة أو مُحرِّضة، ســاهمت هذه المعلومات في ترســيخ الانقســام الطائفي وتأجيج مشاعر الكراهية والانتقــام لدى فئــات مختلفة من الســكان. وقد تزامن ذلك مع انتشــار خطــاب الكراهية عبر وســائل التواصل الاجتماعــي والمنابر الدينية، الذي عمل على شــيطنة "الطــرف الآخر" وتبرير أعمال العنف ضده، مما أدى في نهاية المطاف إلى تفاقم الأوضاع وخروجها عن السيطرة.

نشــرت "ســوريون" في هــذا الإطار تقريراً حــول **دور خطــاب الكراهية في المجــازر التي شــهدها الســاحل في آذار/مارس 2025**، يهدف إلى تحليل دور خطــاب الكراهية في تأجيج هــذا العنف، واســتعراض الســياق القانونــي والحقوقي المتعلــق به، وتســليط الضوء على الثغــرات القانونية القائمــة، وصولاً إلــى تقديم توصيــات عملية للحدّ من خطــاب التحريض وتعزيز السلم الأهلي في المرحلة الانتقالية.

في الإطار نفســه، وبشــكل مشــترك مع منصة "تــرو بلاتفورم" وبلّغ"، نشــرت ســوريون عبر منصاتهــا مقالاً بعنــوان **"كيف تُصنع الســرديات الكارهة في الســياق الســوري"** يحاور تفكيــك آليات صناعة الســرديات الكارهة في الســياق الســوري: كيف تبدأ مــن كلمة ونكتة، وكيــف تُختزل جماعــة كاملة في صفة واحدة، وكيــف يتحول حدث فردي معــزول إلى تهديد وجودي، ثم كيف تتبنى النخب هذا الخطاب وتمنحه شرعية رمزية.

دعم الضحايا في سوريا ودول اللجوء

1. دعــــم ضحايــــا التعذيــــب:

بهدف تقديم اســتجابة شــاملة لاحتياجات الناجين من التعذيب في ســوريا، وتنفيذ تدخلات متكاملــة تعــزز تعافيهم وتمكينهم، تســتمر "ســوريون من أجــل الحقيقة والعدالــة" للعام الخامــس على التوالي في مشــروع دعم ضحايا التعذيــب، الذي ركّز على الجمــع بين التوثيق وتقديم الدعم المباشــر في مجالات طبية ونفســية واجتماعية وقانونية. كما ســعى المشروع إلى ربــط جهود الدعم الفردي بمســارات المســاءلة الدولية، بما يســهم في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة.

خلال فتــرة التنفيــذ، أحرز المشــروع تقدمًا ملموسًــا في تقديــم خدمات متكاملــة للناجين، حيــث تم توفير الرعايــة الطبية الأوليــة لعدد من المســتفيدين وإحالة الحــالات التي تحتاج إلــى تدخلات متخصصــة، مع تغطية تكاليــف العلاج والنقــل لضمان وصولهم إلــى الخدمات دون عوائــق. كما تم تقديم دعم نفســي عبر جلســات تقييم وعلاج أولي، مــع إحالة الحالات الأكثر تعقيدًا إلى مختصين، ما ســاهم في تحســين الاســتجابة للاحتياجات النفسية المرتبطة بتجارب التعذيب.

وعلى المســتوى الاجتماعي والاقتصادي، تم تقديم مســاعدات عينية ودعم معيشــي شــمل تغطيــة الاحتياجات الأساســية، إلى جانب منح مالية مباشــرة ســاعدت بعــض الناجين على إطلاق مشــاريع صغيــرة أو تلبية احتياجــات عاجلة، مما عــزز من اســتقرارهم وقدرتهم على التعافي. كما تم تقديم دعم قانوني لعدد من المســتفيدين، شــمل اســتصدار وثائق رســمية مفقــودة ومعالجــة قضايــا قانونيــة فردية، بما يعــزز من إمكانيــة وصولهم إلــى حقوقهم الأساسية.

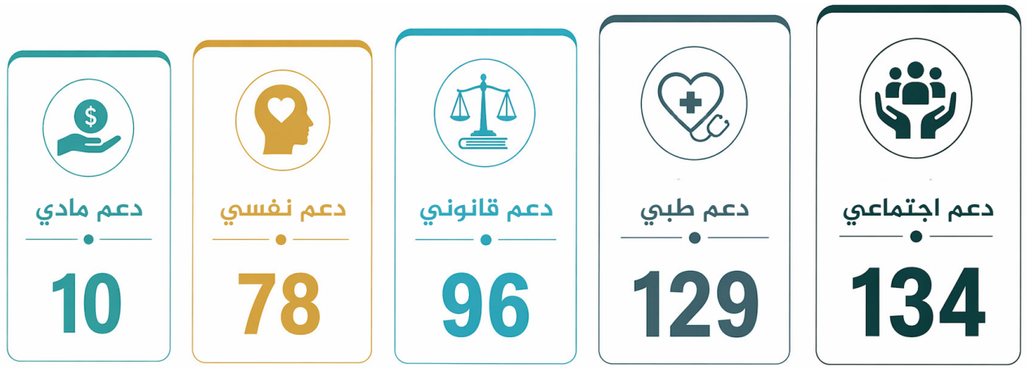

بالتـــوازي مع ذلـــك، واصل المشـــروع جهوده في توثيـــق الانتهـــاكات، حيث تم إنجاز نســـبة كبيـــرة من توثيـــق شـــهادات الناجين، مع العمل على مشـــاركة هذه الشـــهادات مـــع الآليات الدوليـــة المعنية، بما في ذلك الآليـــة الدولية المحايدة والمســـتقلة، دعمًا لجهود المســـاءلة الدولية. كما تم الاســـتثمار في بناء قـــدرات الكوادر من خلال المشـــاركة في تدريبات متخصصة في إعادة تأهيل ضحايا التعذيب، مما ساهم في تعزيز جودة الخدمات المقدمة.

ومـــن أبرز إنجـــازات المشـــروع لهذه العام، إشـــراك عـــدد من الناجيـــن أنفســـهم في تنفيذ الأنشـــطة، من خلال توظيفهـــم كباحثين ميدانيين لتوثيق الشـــهادات، الأمر الذي ســـاهم في تحســـين الوصول إلـــى الضحايا، وتعزيز فعالية العمـــل الميداني، إلى جانـــب تمكينهم اقتصاديًا ومهنيًـــا. وقد انعكس هذا النهج بشـــكل إيجابي على جـــودة التنفيذ، وســـاهم في تعزيز دور الناجين كشركاء فاعلين في جهود العدالة والتوثيق.

2. تمكين الضحايا والناجين/ات في دول اللجوء

بهـــدف تعزيز مشـــاركة الضحايـــا والناجين الســـوريين في جهـــود المســـاءلة، خاصة في ظل اســـتمرار غيـــاب العدالة داخل ســـوريا واعتمـــاد العديد مـــن الضحايا على المســـارات الدولية، نفذت "ســـوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مشـــروعاً ركّز المشـــروع على ســـد فجوة البيانات المتعلقـــة بالضحايا في المنفى، وتعزيـــز قدرتهم على الانخراط الفعّـــال في عمليات التوثيق والملاحقـــة القانونيـــة، بما يســـهم في دعم آليـــات العدالـــة الدولية ومكافحـــة الإفلات من العقاب.

خلال فترة التنفيذ، نجحت المنظمة في توســـيع نطاق المشـــروع ليشـــمل ضحايا داخل سوريا إلـــى جانب الموجوديـــن في أوروبا، اســـتجابةً للمتغيرات السياســـية والميدانية. وقد ســـاهم هـــذا التوســـع في تعزيز شـــمولية المشـــروع والوصـــول إلى فئات أكثـــر تنوعًا، بمـــا في ذلك إشـــراك ضحايا من مناطـــق وخلفيات مختلفة، ومـــن ضمنهم متضررون مـــن أحداث حديثة في الســـاحل الســـوري. كما تم اعتماد نهج يراعي الفـــوارق الجندرية والتقاطعـــات الاجتماعية، بما يعزز من تمثيل الفئات الأكثر تهميشًا.

حقق المشـــروع تقدمًا ملموسًـــا في بناء قـــدرات الضحايـــا والناجين، حيث تـــم اختيار وتدريب 21 مشـــاركًا مـــن خلفيات جغرافيـــة وإثنية متنوعة، من بينهم نســـاء يمثلن نســـبة مهمة من المشـــاركين. شـــملت التدريبـــات مواضيع متقدمـــة في القانـــون الدولي، والولايـــة القضائية العالمية، والتوثيق الأخلاقـــي، وتقنيات المقابلات، مع التركيز على النهـــج القائم على الضحايا والمراعـــي للصدمـــة. وقد أظهرت نتائـــج التقييم تحســـنًا واضحًا في معارف المشـــاركين، مما يعكس فعالية البرامج التدريبية وجودتها.

كمـــا أحرز المشـــروع تقدمًا مهمًـــا على مســـتوى الإعداد لمرحلـــة التوثيق، مـــن خلال تطوير أدوات جمـــع البيانـــات، ونماذج التقييـــم الأولي، وخطط العمـــل الفردية للباحثيـــن، ما يضمن جاهزيـــة عالية للمرحلة القادمة. وأســـهمت زيادة عدد المشـــاركين عـــن المخطط له في تعزيز التنوع وتوســـيع قاعدة المســـتفيدين دون تحميل المشـــروع أعباء مالية إضافيـــة، إضافة إلى تقوية القدرة على الاستمرار في حال حدوث أي انسحاب.

مشـــاركة مـــن أجـــل العدالـــة

بهـــدف تعزيز وصول الســـوريين إلى العدالة وتبســـيط فهم مســـاراتها، أطلقت "ســـوريون من أجـــل الحقيقة والعدالـــة" في نهاية عـــام 2024 وبداية العام 2025، منصة "مشـــاركة من أجل العدالـــة" كمبـــادرة رقمية تســـعى إلى ردم الفجـــوة بين مجتمعـــات الضحايا وآليـــات العدالة الوطنيـــة والدولية، في ظل تعقيد المشـــهد القانونـــي وتعدد الجهات المعنية بالمحاســـبة. تركّز المنصـــة على تقديم معلومات قانونية وحقوقية مبســـطة، تمكّن الضحايـــا والناجين من فهم حقوقهم والخيارات المتاحة أمامهم بشكل عملي وواضح.

خلال فتـــرة عملها، نجحت المنصـــة في توفير محتوى معـــرفي متنوع يغطي آليـــات العدالة الدوليـــة مثـــل الولايـــة القضائية العالميـــة، والمحكمـــة الجنائيـــة الدولية، إضافة إلى شـــرح الإجراءات القانونية ضمن الســـياق الســـوري، بمـــا في ذلك قضايا الأحوال الشـــخصية، والملكية، والتقاضي. وقد ســـاهم هذا المحتوى في رفـــع الوعي القانوني لدى المســـتخدمين، وتزويدهم بأدوات عملية تساعدهم على التعامل مع التحديات القانونية المرتبطة بالنزاع.

مشاركة من أجل العدالة
SHARE FOR JUSTICE

كمـــا لعبت المنصة دورًا مهمًا في تعزيـــز التواصل بين الضحايا والمنظمـــات والجهات القانونية، من خلال تســـهيل فهم كيفيـــة التفاعل مع هذه الآليات ومشـــاركة الملفـــات والتوثيقات ذات الصلة. وقد اســـتهدفت المنصـــة جميع فئات الضحايـــا دون تمييز، مع التركيز على الشـــمولية وضمـــان تمثيل مختلف الخلفيـــات الجغرافية والإثنيـــة، بما يعكس التزام المشـــروع بنهج قائم على العدالة للجميع.

إضافة إلى ذلك، ســـاهمت المنصة في متابعة ونشـــر مســـتجدات العدالة في سوريا، من خلال تقديم تحليلات مبســـطة للتطورات القانونية والسياســـية، وإبراز القضايا المرتبطة بالمســـاءلة والانتهـــاكات، ممـــا عـــزز من دورهـــا كمرجع معرفي مســـتمر للضحايـــا والفاعليـــن في مجال العدالة.

مـــن جهة أخرى، عقـــد فريق المنصة ورشـــات عمـــل عبر الانترنـــت جمعت منظمـــات مدنية ومجتمعات ضحايا من مناطق مختلقة من ســـوريا، شـــرحت كل ورشـــة منهـــا موضوعاً حقوقياً مختلفاً وسبل التبليغ والتقاضي.

كمـــا فـــاز فريق المنصـــة في زمالـــة وهاكاثـــون "برمجة من أجل الشـــرق الأوســـط – Code 4 MENA" عبـــر تقديـــم مبادرة "بيانات مـــن أجل العدالـــة" التي توظف البيانـــات المتوفرة في المصادر المفتوحة ولدى "سوريون" في المناصرة لحقوق الانسان.

الظهـــــــور والوصـــــــول

حول المنظمة

”ســوريون من أجل الحقيقــة والعدالــة – Syrians for Truth and Justice – STJ“ منظمة حقوقية غير حكوميــة، مســتقلّة وغير منحازة وغيــر ربحية. ولدت فكرة إنشــائها لــدى أحد مؤسســيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مســتقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشــاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمــم مــن قبل مبادرة الشــراكة الأمريكية الشــرق أوســطية (MEPI) في الولايــات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشــروع بنشــر قصص لســوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعســفي والاختفاء القســري والتعذيب، ونمــا فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راســخة، مرخّصة في الشــرق الأوســط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشــف عن جميــع انتهاكات حقوق الإنســان في عمــوم الجغرافية الســورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانــطلاقاً من قناعة ”ســوريون“ بــأنّ التنوع والتعدد الذي اتســمت به ســوريا هو نعمة للــبلاد، فإنّ فريقنا مــن باحثيــن/ات ومتطوعيــن/ات يعملون بتفــانٍ لرصد وكشــف وتوثيق انتهــاكات حقوق الإنســان التــي تُرتكب في ســوريا منذ العام 2011 بشــكل رئيســي، وذلــك بغض النظر عــن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.

من خلال عملية توثيق شــاملة وغيــر منحازة، تهدف المنظمــة إلى تعزيز مبدأ الشــمولية (التضمين) وضمان جعل المنظمة منبراً لكافة فئات الشــعب الســوري على أســاس المواطنة المتســاوية، والتأكد من تمتــع الجميع بكامــل حقوقهــم دون أي تمييز بســبب الجنس أو اللــون أو الطائفــة أو الدين أو الاثنية أو المنطقة الجغرافية أو أي اعتبارات أخرى.

تمكنت ”ســوريون مــن أجل الحقيقــة والعدالة“ منذ تأسيســها بشــكل قانوني في عــام 2016، من الوصول إلــى آلاف الضحايا، وتوثيــق آلاف الانتهاكات وتقييدهــا في قاعدة بيانات خاصّــة، إضافة إلى نشر مئات التقارير حول حالة حقوق الإنسان في سوريا.

مــن خلال عمليــات التوثيق الواســعة وجمع الأدلّــة ذات المصداقية، تســعى المنظمــة لبلوغ آفاق جديدة من تحقيق العدالة والمحاســبة، لتســهم بشــكل فعّــال في عمليات التقاضي الاســتراتيجي ومحاربة الإفلات من العقاب، ســواء بشــكل مســتقل أو من خلال بناء شــراكات مع هيئــات ومنظمات مختصّة.

وانطلاقا من رغبة ”ســوريون“ بتمكين المجتمعات المحلّية والنشــطاء/ات وتعزيــز دورهم/ن كفاعلين/ات، فهــي تقــوم أيضاً بتنفيذ مشــاريع لبنــاء القدرات في مجــالات مختلفة، كالتدريــب على توثيق انتهاكات حقوق الإنســان وجمــع الأدلّة، والأمــن الرقمي وتعزيــز الرقابة المجتمعية على الســلطات المحلّيــة، والمناصــرة على الصعيد الوطنــي والدولي وتقديم الدعــم القانوني للســوريين/ات داخل سوريا، والمساهمة في النقاشات على المستوى المحلّي حول الدستور السوري.

رؤية المنظمة:

الوصول إلى سوريا، تتحقق فيها العدالة ويسودها القانون، ويتمتع جميع المواطنين/ات فيها بحقوق متساوية.

رسالة المنظمة:

توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا وضدّ السوريين/ات ونشر ثقافة حقوق الإنسان، سعياً للوصول إلى العدالة والمحاسبة والتغييّر.

قيم المنظمة:

الاستقلالية والحقيقة والعدالة، والدفاع عن الحقوق والحريات والمجتمعات المضطهدة والسعي نحو إنصافهم.

stj-sy.org/ar